مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 31، جوان 2022، ص - ص: 331 – 346
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

استدراك المُلّا خسرو على الزّمخشري من خلال حاشيته على تفسير البيضاوي - تفسير سورة الفاتحة نموذجا -

Mullah Khosrow's reconsiderations on al- Zamakhshari through his footnote on tafsir al-Baydawi - Interpretation of Surat Al-Fatihah as a model –

طالب الدكتوراه هشام بلقاضي[1] أ.د/ عبد الحفيظ هلال
كلية العلوم الإسلامية – جامعة باتنة 1
مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة
hellal05@hotmail.com hichem2712@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/04/25 تاريخ القبول: 2022/01/17

الملخص:
تهدف هذه الدّراسة إلى البحث في الاستدراك على الزّمخشري من خلال حاشية المُلّا خسرو على تفسير البيضاوي، وبيان الآراء بين الزّمخشري والبيضاوي والمُلّا خسرو وغيره من مؤلّفي الحواشي، فاقتصر البحث على عرض وتحليل أحد عشر موضعا في تفسير سورة الفاتحة كنمُوذج، تنوّعت فيه الاستدراكات بين التّفسير والقراءات والحديث والفقه واللّغة.
الكلمات المفتاحية: الزمخشري؛ البيضاوي؛ الاستدراك؛ الملا خسرو.

Abstract:
This study aims at investigating the reconsiderations on al-Zamakhshari through the footnote of Mullah Khosrow on tafsir al-Baydawi (the interpretation of al-Baydawi) and elucidating the scientific discussions between al-Zamakhshari, al-Baydawi, Mullah Khosrow, and other footnote writers. The research is limited to presenting and analyzing eleven passages in the interpretation of surah al-Fatihah as a model, in which the reconsiderations varied from tafsir (interpretation), to Quranic readings, to Fiqh, to hadith, and language.
Key words: al-Zamakhshari; Al-Baydawi; the Reconsiderations; Al-Mulla Khosrow.

مقدّمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعدُّ تفسير أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل للإمام عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي من التّفاسير التي اهتمّ بها العلماء تدريسًا وتخريجًا وشرحًا، باعتباره جمعًا معتصرا مختصرا لأمّهات كتب التفسير، ومن بينها تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وأسرار التّأويل ووجوه التّنزيل لمحمود بن عمر جار الله أبو

[1]- المؤلف المرسل.

القاسم الزّمخشري، فمن نظر فيه وفي تفسير البيضاوي أدرك أنّهما صنوان، حتى اعتبر بعض العلماء تفسير البيضاوي مختصرا للكشّاف.

وقد انتبه الملّا خسرو إلى هذا الارتباط الوثيق بين هذين التّفسيرين، فقال في مقدمة حاشيته: "لأنّه إذا نُظر – أي: لتفسير البيضاوي - بالإنصاف لبّ الكشّاف ورُوحه"، وبيّن ما تميّز به تفسير البيضاوي من استدراك على تفسير الكشّاف، لأنّ البيضاوي لم يكن مجرّد ناقل، بل ناقد يخَطّئ ويصوّب، ويعضّدُ ويناقش، ويوافق أو يخالف، فقال الملا خسرو: " حتى أنّ من نظر فيه وفي الكشّاف المسلَّم فضله بين فُحول العُلماء الأشراف، وتأمّل في كلاميهما بالإمعان، وحصّل في مراميها بالإيقان والإتقان، وقف فيه على لطائف من المعارف والنِّكات، عري الكشّاف عنها وهي من المهمّات، وعثر في الكشّاف على ثلم هو عنها خال، وتيقّن أنّه بالنّسبة إليه كالعقد المنفصم المتناثر اللآلئ"[1]، وأكد تركيزه على هذه الفكرة في حاشيته فقال: "فلا بدّ من تتبّع مظانّ المآخذ التي إذا وجدت يعضُّ عليها بالنّواجد، مع ذهن ثاقب وطبع وقّاد، لحلّ العُقد مأنوس، ولفتح الغلق معتاد"[2].

إشكالية البحث:

ممّا سبق من بيان قوة الارتباط بين تفسير الكشّاف وتفسير البيضاوي، واستدراك اللّاحق على السّابق منهما، وبالنّظر لما اعتمده البيضاوي في تفسيره من أسلوب الإيجاز والاختصار، ودقّة العبارة وعمق المعاني، واكتفائه بالإشارة والتّلميح، نجد أنّ الاستدراكات صارت بعيدة الموارد، صعبة المنال، وسأحاول في هذا البحث إبراز هذه الاستدراكات وعرضها وتقريبها وتحليلها مُعتمدا على ما ذكره الملّا خسرو في حاشيته على تفسير البيضاوي، وأقتصر على تفسير سورة الفاتحة كنموذج لهذه الاستدراكات، لأنّ سورة الفاتحة شغلت حيّزا كبيرا من الحاشية[3]، وطبيعة المقال لا تسمح باستقراء كلّ الاستدراكات، ومن هنا تتجلّى الإشكالية الرّئيسية في: ما هي استدراكات الملا خسرو على الزمخشري من خلال حاشيته على تفسير البيضاوي، وتحديدا في سورة الفاتحة؟ ويتفرّع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

- في أي مجال تركّزت هذه الاستدراكات؟
- ما المقصد من هذه الاستدراكات؟
- ما منهجية المُلّا خسرو في الكشف عن هذه الاستدراكات؟
- هل الاستدراكات وجيهة؟

أهمية الدراسة:

تتجلّى أهمية هذه الدّراسة فيما تكشفه هذه الاستدراكات من مُناقشة علمية بين ثلاثة أعلام من المفسرين وهم: الزمخشري والبيضاوي والملاخسرو، أضف إلى ذلك أنّ أقوال الملّا خسرو في التّفسير ما زالت حبيسة المكتبات، فلم يطلع عليها كثيرمن الباحثين لكون الحاشية لا تزال مخطوطة، مع ما تبرزه هذه الدّراسة من الملكة النّقدية بتحليل الاستدراكات، ومناقشة بين الحواشي على تفسيري الكشّاف والبيضاوي.

الدّراسات السابقة:

لم أقف على دراسة خاصة مستقلة حول الاستدراك على الزمخشري في حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي. ومجمل ما وقفت عليه:

- استدراكات الزركشي على الزمخشري في كتاب البرهان، مقال للدكتور عبد العزيز جودي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 34، العدد 01، سنة 2020.

- استدراكات ابن هشام على الزمخشري من خلال كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مقال للدكتور هيثم إبراهيم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 01، سنة 2014.

أهداف البحث:

يصبُو هذا البحث إلى عرض وتحليل الاستدراكات على الزّمخشري من خلال حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة كنموذج لهذه الاستدراكات، وتسعى الدراسة إلى بيان منهجية الحواشي في التّعامل مع المختصرات، وكيفية فكّ العبارات وقراءة النّصوص ومُناقشة الأقوال. ومن ثمَّ الكشف عن المنهج النقدي في تصحيح الأخطاء، وكيفية إكمال النقص ورفع اللبس إن وجد، فنعرف بذلك مقدار التّوافق والاختلاف بين تفسير البيضاوي وتفسير الكشّاف.

وللإجابة عن الاشكالية الرّئيسية، قسّمت البحث إلى مدخل ومطلبين، وخاتمة ذكرت فيها النّتائج والتّوصيات.

مدخل:

أولا: تعريف الاستدراك

لغة: قال ابن فارس: "(درك) الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه"[4]، وقال الزمخشري: "طلبه حتى أدركه أي لحق به... وتدارك القوم: لحق آخرهم بأوّلهم"[5]، ويتوافق معنى الاستدراك المقصود من البحث ما ورد في معجم اللغة العربية المعاصرة أنّ قولهم: "استدرك عليه القولَ"، يقصد به[6]:

1- أصْلحَ خطأَه أو أَكْمَل نقصَه، أو أزال عنه لُبسًا، مثل قولهم: "شعرت أنّه لم يكن دقيقًا في حديثه فاستدركت عليه القولَ".

2- خطّأه فيه.

وفي اصطلاح المفسّرين: اتباع القول الأول بقول ثان يُصلِحُ خطَأهُ، أو يُكْمِلُ نقصه، أو يُزيل عنه لبسًا[7].

ثانيا: تعريف الحاشية

لغة: حاشية الشّيء: جانبه وطرفه[8]، واصطلاحا: يمكن اعتبار الحاشية خطوة ثانية من شرح المتن أو النّص، فالحاشية شرح على شرح المتن أو النّص، وتأتي بعدها حاشية الحاشية أو ما يسمّى بالتّقرير، وقد يراد بالحاشية الهامش أي: ما يكتب على أطراف الصّفحة من ملحوظات، وقد تكون الحاشية مندرجة مع المتن، وقد تكون تأليفا مستقلا[9]، كحاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي.

المطلب الأول: تراجم ومؤلفات

الفرع الأول: نبذة عن الزمخشري وتفسيره

أولا: ترجمة الزمخشري

محمود بن عمر بن محمد بن عمر العلّامة أبو القاسم الزّمخشري الخوارزمي النحوي، اللغوي، المتكلّم، المعتزلي، المفسّر، يلقب جار الله، لأنّه جاور بمكة زمانا، وبها صنف تفسيره "الكشاف"، ولد في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر، قرية من قرى خوارزم.

من مصنفاته: "الفائق في غريب الحديث"، و"المفصل"، و"أساس البلاغة"، و"ربيع الأبرار" و"القسطاس"، و"المستقصى"، و"الأنموذج"، و"صميم العربية"، و"شقائق النّعمان"، و"المنهاج"،

و"شرح أبيات سيبويه"، و"أطواق الذهب"، و"الرائض في الفرائض"، و"شرح بعض مشكلات المفضل"، و"الأحاجي النحوية"، و"المفرد والمؤنث"، و"متشابه أسامي الرواة"، و"النصائح الصغار"، و"النصائح الكبار"، و"ضالة النّاشد"، و"رؤوس المسائل"، و"شافي العيّ في كلام الشافعي"، و"معجم الحدود"، و"المنهاج"، و"مقدمة الأدب"، و"ديوان الرسائل"، و"ديوان الشعر"، و"الرسالة النّاصحة"، و"الأمالي"ن وغير ذلك. توفي: ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[10].

ثانيا: التّعريف بتفسير الكشّاف

هو تفسير الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل للزّمخشري، وقد ذكر في مقدمة تفسيره سبب تأليفه فقال: "ولقد رأيت إخواننا في الدّين من أفاضل الفئة النّاجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدّينية، كلّما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتّعجب واستطيروا شوقا إلى مصنّف يضمّ أطرافا من ذلك حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم "الكشف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل""[11]، وكتب الزمخشري تفسيره في مكة، ملتمسا بركة حرم الله.

وأمّا القيمة العلمية لهذا التفسير فهو مع ما فيه من الاعتزال[12]، يعد أهم تفسير أبان عن وجوه الإعجاز والبيان، وأظهر جمال بلاغة وفصاحة القرآن، وأجاد في الكشف عن وجوه الإعراب، وجمع النكت والفوائد العظام، مع التزامه منهج الإيجاز والاختصار ودقة العبارة وعمق المعاني، فصرفت همم العلماء إليه استفادة وشرحا وتدريسا واستدراكا، فكثرت عليه الحواشي والتعليقات، وقلّما تجد تفسيرا لا يعتمد على "الكشاف" في مسائل اللغة العربية.

الفرع الثاني: نبذة عن البيضاوي وتفسيره

أولا: ترجمة الإمام البيضاوي[13]

هو العلّامة المفسّر قاضي القُضاة، ناصر الدّين أبو الخير، وقيل: أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن علي البيضاوي الشّيرازي الشّافعي، لم تذكر سنة ولادته، قال السّيوطي: "كان إمامًا علّامة، عارفًا بالفقه والأصلين والعربية والمنطق، نظّارًا صالحًا متعبّدًا شافعيًّا"[14]. وقال السّبكي: "كان إمامًا مبرزًا نظارًا خيِّرًا، صالحًا متعبّدًا"[15].

تعدّدت مصنّفاته في فنون شتّى ففي التّوحيد وأصول الدّين، له كتاب "طوالع الأنوار"، و"المصباح"، و"الإيضاح". وله في التّفسير: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". وله في الحديث كتاب "شرح المصابيح"، أي: مصابيح السُّنَّة للبغوي. وفي علم أصول الفقه: له كتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول" المعروف بـ"المنهاج"، وشرح مختصر ابن الحاجب، و"شرح المحصول" و"شرح المنتخب في الأصول" وكل من المحصول والمنتخب لفخر الدين الرّازي، وفي الفقه: له كتاب "الغاية القصوى في دراية الفتوى، و"شرح التّنبيه" أي: التّنبيه في الفقه الشّافعي للشّيرازي، وفي السلوك: كتاب "تهذيب الأخلاق" وفي النّحو: له كتاب "شرح الكافية" و"لبُّ اللباب في علم الإعراب" وكل من الكافية واللّباب لابن الحاجب " وله في التّاريخ: "نظام التّواريخ" كتبه باللّغة الفارسية. تُوفِّي الإمام البيضاوي بمدينة تبريز. قال الإسنوي: سنة 691هـ[16]. وقال ابن كثير[17] والصفدي[18]: سنة 685هـ.

ثانيا: التّعريف بتفسير البيضاوي

تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التّنزيل وأسرار التّأويل من أشهر كتب التّفسير التي أكبرها العلماء لقيمتها العلمية واعتنوا بها تدريسا وتعليقا وحواش، وقد استفاد مؤلّفه من "الكشّاف" للزّمخشري المسائلَ

المتعلّقة باللّغة العربية كالإعراب والمعاني والبيان، ومن "التّفسير الكبير" لفخر الدّين الرّازي المسائلَ المتعلّقة بالآيات الكونية وعلم الكلام، ومن تفسير "تحقيق البيان" للرّاغب الأصفهاني المسائلَ المتعلّقة بالاشتقاق ولطائف الإشارات، وأضاف إليه الإمام البيضاوي من كِيسه وعصارة فكره النّكت الرّائعة والاستنباطات الدّقيقة[19].

بهذا تحصّل بهذا الجمع البديع أن صار تفسير الإمام البيضاوي مجمعًا لنفائس البيان القُرآني، ومُعتصرًا من مُختصر لأمّهات كتب التّفسير التي حوت زخمًا من المعاني والأقوال، وكثيرًا من المُلح والفوائد العظام، التي عبّر عنها الإمام البيضاوي بعبارات دقيقة، لا يظفر بها إلّا العلماء الفُحول، ممّن له خبرة الغوص تحت الألفاظ والمعاني ليلتقطوا درر التّفسير وجواهر القرآن. ومن هنا تجلت أهمية هذا التّفسير، فاتّخذه كثير من العلماء مادّة للتّدريس، وتأليف الحواشي والتّعليقات عليه وتخريج أحاديثه، حتى بلغ عددها أكثر من مائة مصنّف، بين مخطوط ومطبوع[20].

الفرع الثالث: التعريف بالملا خسرو وحاشيته

أولا: تعريف بالملّا خسرو وحاشيته:

1- الملّا خسرو: هو الإمام العلّامة محمد بن فُرامرز بن علي الشّهير بالملّا خسرو، من العلماء الكبار، وممّن له في العلوم تصانيف، قرأ على المولى بُرهان الدين حيدر الهروي، كان قاضياً بالعسكر المنصور، ثمّ فوّض إليه بعد موت المولى خضر بيك قضاء قُسطنطينية وغيرها، مُضافاً إليها وتدريس في أيا صوفية، وكان السّلطان محمد خان يفتخر به ويقول عنه: "هذا أبو حنيفة الثاني"، من مصنفاته: في أصول الفقه: "مرقاة الوصول"، وشرحه "مرآة الأصول"، وحاشية على " التّلويح في شرح التوضيح " لسعد الدين التّفتازاني ، وفي الفقه: "درر الحكام في شرح غرر الأحكام"، وفي التفسير: "حاشية على تفسير البيضاوي"، وفي المناظرات العلمية: "نقد الأفكار في ردّ الأنظار، "جمع فيه مباحث حول القرآن، وأخبار النبوة، والأصول، والفقه، والبلاغة، والمنطق. وفي علم البلاغة: له حاشية على " المطوّل" لسعد الدين التّفتازاني"، وغيرها. توفي سنة 885هـ[21].

ثانيا: تعريف بحاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي

تعتبر حاشية محمد بن فُرامرز بن علي، المعروف بالملا خُسرو، من بين الحواشي المهمة لأنّ مؤلفها جمع بين الفقه والأصول والتّفسير واللّغة والمنطق، وشارك في الكثير من العُلوم، وهي حاشية على تفسير الإمام البيضاوي من بدايته إلى تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النّاسِ...﴾ (البقرة: 142). ولأهمية هذه الحاشية نقل عنه سنان الدّين البردعي الشّهير بسنان المحشي في حاشيته على تفسير البيضاوي[22]، وكان يلقب الملا خسرو بـ "الأستاذ الأخير"[23]. وقال حاجي خليفة عن حاشية الملا خسرو: "وهي من أحسن التّعليقات عليه، بل أرجحها"[24]، وقد أكمل حاشية الملّا خسرو إلى تمام سورة البقرة محمد بن عبد الملك البغدادي الحنفي[25].

المطلب الثاني: استدراكات الملا خسرو على الزمخشري في تفسيره لسورة الفاتحة.

الفرع الأول: في أسماء سورة الفاتحة

أولا: في تسمية سورة الفاتحة بسورة الصلاة

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "وسورة الصّلاة لأنّها تكون فاضلة أو مجزئة بقراءتها فيها"[26]، وقال البيضاوي: "والصّلاة، لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها"[27]. وقال الملا خسرو شارحا لقول البيضاوي: "والصّلاةِ، بالجرّ أيضا، لوجُوب قراءتها، كما هو عند الشّافعية، فإنّ المراد بالوجوب

عندهم الفرض، أو استحبابها فيها، أي: في الصّلاة كما هو عند الحنفية، فإنّ المستحبّ والمندوب قد يُجعل عندهم متناولا للواجب والسُنّة والمستحبّ المتعارف"[28].

ثمّ قال مُستدركا على الزّمخشري: "لكن هذه أحسن من عبارة الكشّاف، وهي لأنّها تكون فاضلة أو مُجزية بقراءتها فيها لأنّ حقّ العبارة أن تكون بطريق القصر، أي: لا تكون فاضلة ولا مُجزية إلّا بقراءتها فيها، ليُفيد ما قصده من توقّف الفضيلة أو الإجزاء على الفاتحة بيانا للمذهبين"[29].

2- تحليل الاستدراك: بيّن المولى الطّيبي مراد الكشّاف فقال: "قوله: "لأنّها تكون فاضلة أو مجزئة"، تعليل لوجه مناسبة اسم الصّلاة للفاتحة، فإنّ الحنفية يقولون: إنّما سمّيت سورة الصّلاة؛ لكونها فاضلة، أي: قراءتها في الصّلاة أولى من غيرها، والشّافعية يعلّلون التّسمية بأنّ الصّلاة إنّما تكون مجزئة بها"[30].

واعتبر بعض المفسّرين تسميتها بسورة الصّلاة من تسمية الجزء باسم كلّه[31]، أو لحديث النّبي ﷺ: "قسمت الصّلاة بيني وبين عبدي نصفين..."[33][32]، وذكر السّيوطي لها اسمين؛ اسم سورة الصّلاة لتوقّف الصّلاة عليها، واسم الصّلاة للحديث المذكور آنفا[34].

وإن اختلفت تعليلات المفسّرين في تسمية الفاتحة، إلّا أنّه إذا قلنا: أنّ تسمية الفاتحة بسورة الصّلاة كما سمّاها الزّمخشري، أو باسم الصّلاة كما سمّاها البيضاوي هو شيء واحد، - وهذا الظاهر الذي عليه شراح الكشاف وشراح تفسير البيضاوي- اعتبرنا استدراك الملّا خسرو في محلّه، فتعليل البيضاوي أحسن من تعليل الزمخشري، لأنّه أكثر بياناً لأقوال الفقهاء.

أمّا إذا قلنا باختلاف التّسمية كما ذهب إلى ذلك السّيوطي، هنا يكون الاستدرك في غير محلّه للتباين في التسمية بين قول الزمخشري: "سورة الصلاة"، وقول البيضاوي: "الصّلاة" من غير سورة، وهذا احتمال ضعيف، لأنّ تعليل التّسمية عند كل منهما متقارب في المعنى.

ثانيا: في تسمية سورة الفاتحة بسورة الشّفاء

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "وسورة الشّفاء والشّافية"[35]، وقال البيضاوي: "والشّافية والشّفاء"[36]. فنبّه الملّا خسرو إلى التّقديم والتّأخير، والاختلاف في التّسمية بينهما فقال: "قال صاحب الكشّاف: "وسورة الشّفاء والشّافية"، فعلى هذا كان المناسب للمصنّف أن يعكس العبارة ليكون الشّفاء مجرُورا معطوفا على ما أضيف إليه السّورة، والشّافية منصوبا معطوفا على مفعول تُسمّى، لكنّه اختاره تنبيها على أنّها تُسمّى أيضا بنفس الشّفاء كما يدلّ عليه الحديث. وقد قال في حقائق التّنزيل وغيره: ومنها الشّفاء والشّافية"[37].

2- تحليل الاستدراك: اعتبر الملّا خسرو قول الزّمخشري أحسن من قول البيضاوي من النّاحية اللّغوية، ولموافقته لتّسمية عدد من العلماء، وإن كان البيضاوي ذهب إلى أنّه يُطلق عليها اسم الشّفاء بدون سورة، وهو أوفق لحديث النّبي ﷺ الذي ذكره عقب التّسمية فقال: "لقوله عليه الصّلاة والسّلام: ‹‹هي شفاء لكلّ داء››[38]"، ففي هذا الاستدراك بين الملا خسرو أفضلية قول الزمخشري من جهة اللغة، ولكن البيضاوي في أسماء السور يسعى لموافقة لفظ النبي ﷺ، ولهذا عدل عن قول الزمخشري، وإن ذهب الفيروزآبادي إلى تسميتها بالشّافية والشّفاء وسورة الشّفاء على سواء[39].

ثالثا: في معنى تسمية سورة الفاتحة بالمثاني

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "والمثاني لأنّها تثنّى في كلّ ركعة"[40]، وقال البيضاوي: "وتثنّى في الصّلاة"[41] قال الملا خسرو في شرحه لقول البيضاوي: يشير إلى أنّ المثاني، إمّا جمع مُثنّى، أو مُثنّاة على صيغة المفعول، أو مثنّى مفعل من التّثنية، وفي الكلّ معنى التّكرير"[42]، ثمّ استدرك على

الزّمخشري فقال: "وهذه العبارة أحسن ممّا وقع في الكشّاف والصّحاح، وهو لأنّها تُثنّى في كلّ ركعة لاضطراب أقوال شُرّاح الكشّاف وغيرهم في توجيهه، لأنّ ظاهره يفيد تكرّرها في كلّ ركعة، وليس كذلك. والذي أدّى إليه الخاطر الغامر أنّ اضطرابهم إنّما نشأ عن حمل الظّرف على اللّغو، فإنّه ليس بلغو بل هو مستقر"[43].

2- تحليل الاستدراك: توافق قول الزّمخشري مع عدد من المفسّرين[44] ومنهم السّيوطي فقال: "ويقوّيه ما أخرجه ابن جرير بسند حسن عن عمر قال: "السّبع المثاني فاتحة الكتاب تثنّى في كلّ ركعة"[45] . ووجَّه المراد من التثنية في كل ركعة، بأقوال متعددة وهي: أنّها تُثنّى بسورة أخرى[46]، أو أنّها نزلت مرتين أو أنّها على قسمين ثناء ودعاء وقيل: لأنّها كلّما قرأ العبد منها آية ثناه الله بالإخبار عن فعله كما في حديث: "قسمت الصلاة...[47].

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس رضي الله عنه قال: "هي أمّ القرآن تثنّى في كل صلاة"[48]، وهو ما ذكره البيضاوي في تفسيره وذهب إلى هذا القول عدد من المفسّرين [49]، وقالوا أنّ التّثنية في كلّ صلاة بمعنى القراءة في كلّ ركعة.

وذهب الشّهاب الخفاجي في بيان الإشكال الذي أورده الملا خسرو ورجّح به قول البيضاوي على الزّمخشري، وهو أنها تثنّى في الصّلاة لا في الرّكعة، فقال: "بأنّها وقد أورد عليها أنّها تثنّى في الصّلاة لا في الرّكعة، وأُجيب عنه بأنّه مجاز مبالغة في أنّ كلّ صلاة فعلة واحدة كركعة، أو أنّها تكرّر في كل ركعة بالقياس إلى أخرى، وقيل: في للمصاحبة أي: تثنّى مع كلّ ركعة"[50].

وممّا سبق يتّضح أنّ صحّة قول البيضاوي لا يمتنع منه صحّة قول الزمخشري، وأنّ استدراك الملا خسرو على الزّمخشري يعتبر في محلّه إذا أخذنا العبارة على ظاهرها، وأنّ التّثنية لا تكون إلّا في الصّلاة، إلّا أنّ التّوجيهات التي ذكرها الشّهاب تعتبر وجيهة في دفع الإشكال عن قول الزّمخشري الذي يقويه نسبته إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الفرع الثاني: في البسملة

أولا: في قول أبي حنيفة في البسملة

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "وإنّما كتبت للفصل والتّبرك بالابتداء بها، كما بدأ بذكرها في كلّ أمر ذي بال، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه اللّه- ومن تابعه، ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصّلاة"[51]، وقال البيضاوي: "ولم ينصّ أبو حنيفة فيه فظنّ أنّها ليست من السّورة عنده"[52]، فبيّن الملّا خسرو أنّ قول البيضاوي هو ردّ على ادّعاء الزّمخشري أنّ أبا حنيفة ممّن يرى أنّ البسملة ليست آية من الفاتحة فقال: "وفيه ردّ على الكشّاف، حيث صرّح بأنّ عدم كونها من الفاتحة مذهب أبي حنيفة"[53]، ثمّ شرح قول البيضاوي فقال: "ولم ينصّ أبو حنيفة فيه أي: في كونها من الفاتحة شيء من الإثبات أو النّفي مع كونه من أهل الكوفة القائلين بكونها من الفاتحة كما ذكر-أي: الزّمخشري-، فظنَّ بناءً على ذلك أنّها ليست من السّورة عنده، أي: من الفاتحة"[54].

2- تحليل الاستدراك: اعتبر الملا خسرو أنّ سبب ادّعاء الزّمخشري أنّ البسملة ليست من الفاتحة عند أبي حنيفة، هو سكوته مع أنّه من أهل الكوفة القائلين بأنّها من الفاتحة، وقد بيّن الشّهاب الخفاجي أنّ هذا السكوت لا يمكن أن تعرف منه الموافقة أو المخالفة لأهل الكوفة ، فقال: "ولا حاجة إلى ما قيل: إنّه بناء على أنّه من أهل الكوفة الذّاهبين إلى كونها من الفاتحة كما مرّ، فسكوته يشعر بمخالفته لهم، لما تقرّر في

الأصول من أنّ السّكوت في موضع الحاجة إلى البيان بيان، ولا مرية في أنّ هذا موضعه، وأورد عليه أنّ سكوته يجوز أن يكون احترازاً عن الخوض فيما لا دليل عليه كما ذهب إليه الإمام أو لتعارض أدلته"[55].

والظّاهر أنّ سبب ادّعاء الزّمخشري أنّ البسملة ليست من الفاتحة عند أبي حنيفة هو ماذكره بقوله: "ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصّلاة"[56]، أي: أنّ أبا حنيفة ممّن يسرّ بالبسملة في الصّلوات، والإسرار بها دليل على أنّها ليست عنده آية من الفاتحة، فلو كانت آية منها لجهر بها، والحقيقة أنّ الإسرار بالبسملة قد يحتمل كونها ليست منها، ويحتمل كونها آية فذة أنزلت للفصل والبيان، وهو ما ذهب إليه بعض الحنفية[57].

ثانيا: في تفخيم لام لفظ الجلالة

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "فإن قلت: هل تفخّم لامه؟ قلت: نعم قد ذكر الزّجاج أنّ تفخيمها سنّة، وعلى ذلك العرب كلّهم، وإطباقهم عليه دليل أنّهم ورثوه كابرا عن كابر"[58]. وقال البيضاوي: "وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله أو انضمّ سنّة، وقيل: مُطلقا"[59]، قال الملا خسرو: "ذكر في المدارك ولُباب التّفاسير أنّ بعض القُراء يفخّمُه مع الكسرة أيضا نحو: لله، ولعلّ صاحب الكشّاف منهم، إذ يُفهم من ظاهر عبارته الإطلاق، لكن صدر عن شرّاحه الإطباق على أنّ مراده بيان أنّ جريانه فيه على سنن الاستقامة، أو من تخريفات العوام، بلا تعرُّض للمحل لشُهرته"[60].

1- تحليل الاستدراك

إنّ سياق قول الزّمخشري يختلف عن سياق قول البيضاوي، والملا خسرو حمل عبارة الزّمخشري على أنّه ممّن يرى تفخيم لفظ الجلالة مُطلقا، وقد استهلّ الزّمخشري جوابه عن السّؤال هل تفخم لامه؟ بقوله: نعم، وأعقبها بقول الزّجاج أنّ التّفخيم سنّة، وقد نبّه الطّيبي إلى سبب الإطلاق في قول الزّمخشري فقال: "المقصود من السّؤال تفخيم هذا الاسم مُطلقاً لا بيان مواقع تفخيمه وترقيقه"[61]، أي: أنّه لم يقصد بجوابه بيان مواضع التّفخيم والتّرقيق، وإنّما قصد الجواب عن سؤال السّائل هل هناك يجوز تفخيم لام لفظ الجلالة أو لا؟

إلّا أنّ البيضاوي استعمل لفظ السنّة كذلك وقيّده بتفخيم اللّام إذا سبقت بفتح أو ضمّ، لأنّه قصد بكلامه بيان مواضع التّفخيم والترقيق، وهذا ما ذهب إليه القونوي في شرحه لقول البيضاوي: " وقيل: مطلقا" حيث اعتبر تفخيم لام لفظ الجلالة المسبُوقة بكسر من الثّقلة المتروكة عند العرب العرباء، ومن مستحدثات المتأخرين، وحمل لفظ السنّة في قول البيضاوي بمعنى الطّريقة المسلوكة التي توارثها الخلف عن السّلف من القرّاء[62].

فمن خلال ما سبق نجد أنّ استدراك الملا خسرو يعتبر في محلّه إذا أخذنا جواب الزّمخشري مستقلا عن السّؤال، أما إذا اعتُبر المقصد من السؤال وهو الاستفهام عن التّفخيم في لام لفظ الجلالة - كما ذكر الطّيبي- لأنّ الأصل في اللّام التّرقيق، والتّفخيم هو الحالة العارضة، فلا يمكن حينها حمل إطلاق الزّمخشري بأنّه ممّن يرى تفخيم اللّام إذا سبقت بكسر.

الفرع الثالث: في فواتح سورة الفاتحة

أولا: القول بترادف المدح والحمد

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "الحمد والمدح أخوان"[63]، وقال البيضاوي: "الحمد هو الثّناء على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها، والمدح هو الثّناء على الجميل مُطلقا"[64]. وذكر قولا آخر بصيغة التّمريض فقال: "وقيل: هما أخوان"[65]، فقال الملا خسرو: "القائل به صاحب الكشّاف[66]"، وذكر

توجيه بعضهم لكلامه فقال: "قيل: أراد بالأخوّة التّلاقي في الاشتقاق الكبير لا التّرادف لأنّه الشّائع في كتبه، ولأنّ الحمد مخصُوص بالجميل الاختياري والمدح يعمُه وغيره"[67].

فأراد المُلّا خسرو أن يرفع اللّبس[68] ويبيّن أنّ الزّمخشري لم يقصد التّرادف من وصفه الحمد والمدح بالأخوين، وإنّما بينهما عموم وخصوص، حيث أنّ المدح يعمّ الحمد لاشتراكهما في الثّناء على الجميل، إلّا أنّ الحمد يختصّ بالثّناء على الجميل الاختياري، فذكر الأدلّة من كتب الزّمخشري التي اعتمد عليها من حملوا ظاهر كلامه على التّرادف وهي:

- قوله في الفائق فقال: "وَأما الْحَمد فَهُوَ الْمَدْح وَالْوَصْف بالجميل"[69].
- قوله في الكشّاف: "الحمد نقيضه الذّم"[70]، فقالوا أنّه جعل الحمد نقيضًا للذمّ، وهو في الأصل نقيض للمدح، فما جعل الذّم نقيضًا لهما إلّا لترادفهما[71].

فأجاب الملّا خسرو عن بقوله: "ولا يقالُ: أنّ نقيض المدح هو الهجو لا الذّم، لأنّ المدح يطلقُ على الثّناء الخاص، أي: الوصفُ الجميلُ، ويقابله الذّم، وقد يخصّ بعض المآثر، ويقابله حينئذ الهجو، أي: عدّ المثالب"[72].

وأكّد الملا خسرو أنّ التّفرقة بين الحمد والمدح عند الزّمخشري هي باعتبار الجميل الاختياري فذكر ما صرّح به الزّمخشري في الكشّاف عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ (الحجرات: 7) بأنّ الرّجل لا يمدح بغير فعله"[73]، وهنا استعمل الزّمخشري المدح في مكان الحمد مع وجود الجميل الاختياري، وقوله بعدها: "فإنّ العرب تمدح بالجمال وحسن الوجوه"[74] وهنا استعمل المدح في الجميل مطلقا، فقال الملا خسرو معلقا: "فالمدحُ عنده أيضا مخصُوص بالاختياريّ"[75]، ثم اعتذر للزّمخشري لعدم ذكره الفارق بين المدح والحمد، فقال: "وإنّما ترك قيد الاختيار في تعريف الحمد، إمّا اعتمادا على الأمثلة فإنّها اختيارية، وإمّا لأنّه أراد الفعل الجميل، وهو بالاختيار فيكونان مترادفين، يكون الممدُوح عليه كالمحمُود عليه اختياريا". ونبّه إلى أنّ القول بالتّرادف يفضي إلى عدم اعتبار الفعل الاختياري فقال: "ومنهم من اعتبر بالظّاهر، وحمل كلامهُ على التّرادف بأن لا يعتبر الاختيار في كلّ منهما، والحقُّ هو الأول"[76].

2- تحليل الاستدراك: اختلف شرّاح الكشّاف في بيان قول الزّمخشري: "والحمد والمدح أخوان"، فمنهم من حمله على الاشتقاق الكبير[77]، ومنهم من قال: متشابهين، لأنّ الأخ يستعمل في المشابهة[78] ومنهم من أخذ بظاهر كلام الزّمخشري فحمله على التّرادف[79]، ووافقهم على ذلك عدد من المفسّرين منهم الخطيب الشّربيني[80]، والشّيخ الطّاهر بن عاشور[81].

وإذا تأملنا في سياق قول البيضاوي: "الحمد هو الثّناء على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها، والمدح هو الثّناء على الجميل مُطلقا، وقيل: هما أخوان"[82]، فنجد أنّ البيضاوي فرّق بين القول الأول الذي يعتبرُ الحمد والمدح ثناءً إلّا أنّ الفرق بينهما في الجميل الاختياري وبين القول الثّاني الذي هو قول الزّمخشري، والتّفريق بينهما دليل على أنّهما ليسا قولا واحدًا عند البيضاوي، لكن المُلّا خسرو في استدراكه، حمل قول الزّمخشري على القول الأول. ولعلّ ما دفعه إلى ذلك هو موافقة البيضاوي للزّمخشري في اعتبار الذّم نقيضًا للحمد[83]. واستدراك المُلّا خسرو لا يخلو من تكلّف، والأولى اعتبار الزمخشري ممن يرى بالتّرادف بين الحمد والمدح.

ثانيا: القول بأنّ الحمد نقيض الذم

1- عرض الاستدراك: قال الزّمخشري: "والحمد نقيضه الذمّ"(84)، وهذا القول ذكرته في مناقشة القول بترادف المدح والحمد، وقد احتجّ به من حملوا قول الزّمخشري على الترادف المدح والحمد، وقد وافق البيضاوي قول الزّمخشري فقال: "والذمّ نقيض الحمد"(85)، وهذه الموافقة تولّدت عنها إشكالية أنّ الذّم نقيض المدح وليس نقيضًا للحمد، إلّا إذا قُلنا أنّ البيضاوي يرى بالتّرادف بين المدح والحمد، فأجاب الملّا خسرو فقال: "فإن قيل: الذمّ نقيض المدح، وإنّما جعلهُ صاحبُ الكشّاف نقيض الحمد لقوله بالتّرادف، والمصنّف ليس بقائل به، فكيف جعله نقيضه؟ قلنا: قد مرّ أنّ المدح يُطلق على الثّناء على الجميل، ويُقابله الذّم كالحمد، وقد يخصّ بعد المآثر فيقابله الهجو، أي: عدّ المثالب، ولاتّحاد نقيضهما اقتصر المصنّف على ذكر نقيض الحمد وخصّه بالذّكر لشرفه"(86).

2- تحليل الاستدراك: أراد الملّا خسرو باستدراكه رفع اللّبس عن القول بأنّ نقيض الحمد هو الذّم، وقد ذكرت أنّه اعتبر الزّمخشري والبيضاوي ممّن يرون التّفريق بين المدح والحمد بالجميل الاختياري، واعتبر كثير من الشّراح أنّ الزّمخشري ممّن يرى بالتّرادف بينهما، وموافقة البيضاوي للّزمخشري في اعتبار الذّم نقيضا للحمد جعلت بعض أصحاب الحواشي يرى أنّ البيضاوي ممّن يرى كذلك بالتّرادف(87)، وقد كان استدراك الملا خسرو إجابة لهؤلاء، فاعتبر الذّم نقيضًا للمدح، والمدح عامّ لكلّ ثناء جميل، ومنه الثّناء على الجميل الاختياري الذي هو الحمد، فالذّم نقيض للمدح والحمد، مع التّفريق بينهما. وقد كان استدراك المُلا خسرو في محلّه في رفع اللّبس. وقد توافق مع قول الشّهاب: "والمراد بالنّقيض المنافي، ومنافي العامّ منافي للخاصّ"(88).

ثالثا: في الاختلاف في معنى الربّ

1- عرض الاستدراك: ذكر الزّمخشري والبيضاوي قولين في معنى الرّب(89):

القول الأول: الربّ في الأصل مصدر بمعنى التّربية: وهي تبليغ الشّيء إلى كماله شيئاً فشيئاً، ثم وصف به للمبالغة كالصّوم والعدل. وقد ذكره الزمخشري مُقترنا بقوله: "ويجوز" ممّا يشيرُ إلى اختياره القول الثّاني.

القول الثّاني: هو نعتٌ من رَبِّه يُرَبِّهِ فَهُوَ رَبٌّ، كقولك نم ينم فهو نم، ثمّ سمّي به المالك لأنّه يحفظ ما يملكه ويربّيه. وقد ذكره البيضاوي مقترنا بصيغة "قيل" ممّا يُشير إلى اختياره القول الأول.

ثمّ بيّن الملّا خسرو سبب اختيار البيضاوي للقول الأول خلافا للزمخشري فقال: "وإنّما اختار الأوّل مُخالفا لصاحب الكشّاف، لأنّه أقوى، إمّا معنىً فلأنّه أبلغ، وإمّا لفظاً فلأنّ الصّفة المشبّهة إنّما تؤخذُ من الفعل المتعدّي بعد جعله لازمًا بالطّريق المذكُور، ولا يخفى كونُه تكلّفا بعد حصُول المبالغة"(90).

2- تحليل الاستدراك: استدراك المُلا خسرو هنا هو بمثابة بيان ضعف القول الذي اعتمده الزمخشري مقابل القول الذي اختاره البيضاوي، وقد بيّن الملا خسرو أسباب اختيار البيضاوي للقول الأول من جهتين:

- من جهة أنّ القول الأول أبلغ من حيث المعنى، فهو الأنسب للقرينة السّابقة، قال المولى الطّيبي: "وهذا التّفسير أولى؛ لأنّه أعمّ وأنسب للحمد كما سبق، فإنّ من شأن المالك إصلاح ما تحت سياسته وإتمام أمر معاشه"(91). وهو الأنسب للقرينة اللّاحقة والموافق لقاعدة: الحمل على التّأسيس أولى من الحمل على التّأكيد، قال ابن عاشور: "والأظهر أنّه مشتق من رَبِّهِ بمعنى ربّاه وساسه، لا من رَبَّه بمعنى ملكه، لأنّ الأول الأنسب بالمقام هنا، إذ المراد أنّه مدبّر الخلائق وسائس أمُورها ومبلغها غاية كمالها، ولأنّه لو حمل على معنى المالك لكان قوله تعالى بعد ذلك: ﴿مَلِكِ يَوْمِ اَلدِّيْنِ﴾ كالتأكيد والتأكيد خلاف الأصل ولا داعي إليه هنا"(92).

- من جهة ضعف القول الثّاني بسبب التّكلف من حيث اللّفظ، وقد قال الشّهاب الخفاجي: "لأنّه ماض يقال: ربّه يربّه إذا ملكه ولا يخفى بعده وتكلّفه، فإنّ هذه الجملة لا بدّ لها من موضع ولا يصحّ أن يكون هنا صفة"[93].

ممّا سبق يتّضح أنّ استدراك المُلا خسرو على اختيار الزّمخشري للقول الثّاني هو في محلّه، لأنّ الجمع بين القولين وحمل اللّفظة على المعنيين[94] لا يمكن لوجود القرائن الصّارفة لإحدى المعنيين، وإن كان الملّا خسرو لم يذكر أوجه القوّة لهذا القول، وهو أنّه المشهور من كلام العرب، وهذا ما عذر به ابن عاشور الزّمخشري فقال: " وإن كان الأكثر في كلام العرب ورود الرّب بمعنى الملك والسّيد، وذلك الذي دعا صاحب الكشّاف إلى الاقتصار على معنى السّيد والملك، وجوّز فيه وجهي المصدرية والصّفة، إلّا أنّ قرينة المقام قد تصرف عن حمل اللّفظ على أكثر موارده إلى حمله على ما دونه"[95].

الفرع الرابع: في خواتيم سورة الفاتحة وفضائل السّور

أولا: في أنّ الأصل في هدى يتعدّى باللام أو بإلى

1- عرض الاستدراك: قال الزمخشري: "هدى أصله أن يتعدّى باللّام أو بإلى"[96]. ووافقه البيضاوي فقال: "والفعل منه هدى، وأصله أن يعدّى باللّام أو إلى"[97]، وقال الملّا خسرو مفصّلًا في المسألة: والمصنّف في هذا الكلام تبعَ صاحب الكشّاف، ويُفهم منه أمران:

الأول: أن تكون صُورة الحذف خارجا عن الأصل، وقد قال في الأساس: هداه للسّبيل وإلى السّبيل والسّبيل.... وكان أمكن أن يقال: هو بيان للاستعمال، فلا يُنافي أن يكون الأصل غيره، لكن قال الجوهري: هَديته الطّريق والبيت، أي: عرَّفته، ثمّ قال: هذه لغة حجازية، وغيرهم يقولون: هديته إلى الطّريق

والثّاني: عدم التّفرقة بين المتعدّي بالحرف وبدونها، وقد فرّق بعضهم بأنّ ما بالحرف، إنّما يقال: إذا لم يكن في ذلك، فوصل بالهداية إليه وما بدونها لمن كان فيه فازداد أو ثبت، ولمن لا يكون فيه فوصل، وبعضهم بأنّ معنى الأول الدّلالة على ما يُوصل إلى المطلوب فيسند تارة إلى القُرآن كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا القُرآنَ يَهْدِي لِلّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء: 9)، وتارة إلى النّبي ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لِتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم﴾ (الشورى: 52)، ومعنى الثّاني: الإيصال إلى المطلُوب"[98].

2- تحليل الاستدراك: فصّل الملّا خسرو القول في قول الزّمخشري والبيضاوي في نقطتين:

الأولى: في كون الحذف خارجًا عن الأصل باعتبار أنّ الأصل في "هدى" هو التّعدّي باللّام أو بإلى.

الثّانية: الاختلاف في التّفرقة بين "هدى" المتعدّي بالحرف و"هدى" المتعدّي بنفسه بدُون حرف جرّ، فذكر أنّ بعضهم يفرّق بينهما في الاستعمال:

- يُستعمل "هدى" المتعدّي بالحرف لمن هو خارج عن الصّراط وهو يطلبه، ومعنى الهداية في هذا الاستعمال هي الدّلالة على ما يُوصل إلى المطلوب، ولم يذكر أمثلة في ذلك ومنها: قول إبراهيم لأبيه المشرك ﴿فَاتَّبِعْنِيْ أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ (مريم: 43)، والخطاب متوجه للمنافقين في قوله تعالى: ﴿وَلَهَدَيْنَاْهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيْمًا﴾ (النساء: 68).
- يُستعمل "هدى" المتعدّي بنفسه لمن هو خارج عن الصّراط وهو يطلبه، ولمن هم على الصّراط ويطلبُون الثّبات والزّيادة. ومعنى الهداية في هذا الاستعمال هو الإيصال إلى المطلُوب وقد ذكر المُلا خسرو أمثلة في ذلك[99].

ولقد كان استدراك المُلا خسرو في محلّه حيث فصّل ما أجمله الزّمخشري والبيضاوي وبيّن معاني لفظة "هدى" المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف.

ثانيا: في الوجه الإعرابي لقراءة نصب (غَيْر)

1- عرض الاستدراك: ذكر الزّمخشري والبيضاوي أنّ ابن كثير قرأ بنصب (غَيْر) على الحال والعامل (أَنْعَمْتَ)"[100]، فقال الملا خسرو" وحينئذ يجب أن يكون (غَيْرَ) نكرة كما سبق، وأمّا جعله بمعنى مُغاير ليكون إضافته لفظيًا كما يشهد له إدخال اللّام عليه، فممّا لا يرتضيه المحقّقُون من الأُدباء إذ لم يرد شاهد له في كلام العرب العُرباء، وإن وقع في عبارة الكشّاف وسائر المصنّفين"[101].

2- تحليل الاستدراك: استدرك الملّا خسرو على الزّمخشري الوجه الإعرابي بنصب (غير) على الحال، وعزا الزّمخشري هذه الرواية إلى ابن كثير، وهي قراءة شاذة، والثّابت من قراءته المتواترة أنّه قرأها بالجرّ موافقا للجمهُور، قال المولى الطّيبي: وهذه القراءة شاذّة سواء أسندت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو نسبت إلى ابن كثير؛ لكونها لم تثبت عند الأئمة السّبعة"[102]، وتوافق الملّا خسرو مع الشّهاب فقد قال: "فلا بدّ أن يكون نكرة على الوجه الذي أشرنا إليه، وقد يجعل بمعنى مغاير لتكون إضافته لفظية، كما يشهد له إدخال اللّام عليه في عبارة كثير من العلماء لكنّه ممّا لا يرتضيه الأدباء، وقالوا: لم نجد له شاهدًا في كلام يستشهد به"[103]. وقال أبو علي الفارسي في بيان هذا الوجه: وأما الحال فكأنك قلت: صراط الّذين أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم"[104].

استدراك الملا خسرو في محله، لأنه أراد أن يبين ما سكت عنه الزمخشري من علة شذوذ هذه القراءة بإنكار المحقّقين من الأدباء لها لعدم ورود شاهد من اللغة عليه، حتى لا يتوهم من نسبتها لابن كثير أنها من القراءة المتواترة المنسوبة إليه.

ثالثا: في ذكر فضائل السور

1- عرض الاستدراك: لقد ختم الزّمخشري والبيضاوي تفسير سورة الفاتحة بذكر فضائلها، ومن بينها حديث حذيفة بن اليمان أنّ النبي ﷺ قال: «إنّ القوم ليبعث اللَّه عليهم العذاب حتما مقضيا، فيقرأ صبّى من صبيانهم في الكتاب (الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فيسمعه اللَّه تعالى فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة»[105].

فنبّه الملّا خسرو إلى اختلاف المفسّرين في موطن ذكر فضائل السّور، وكثرة الموضُوعات في هذا الباب، فقال: "واعلم أنّ دأب المفسّرين أن يذكرُوا ما ورد من فضائل السّور، وبعضهم مقدّما للتّرغيب، وبعضهم مؤخّرا، لأنّ الفضائل أوصاف فتتأخّر عن موصُوفاتها، ثمّ إنّ بعضها بل أكثرها موضُوعات"[106]. وعطف عليه بكلام العراقي فقال: "صرّح به أهل الحديث، قال العراقي في شرح الغُنية: "كلّ من أودع من تلك الأحاديث تفسيره كالواحدي، والثّعلبي، والزّمخشري، مخطئ في ذلك، ولكن من أبرز إسناده منهم كالثّعلبي، والواحدي، فهو أبسط لعذره إذا حال ناظره على الكشف عن سنده، وإن كان لا يجوز له السّكوت عليه من غير بيانه، وأمّا من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحشُ كالزّمخشري"[107].

2- تحليل الاستدراك: نبّه الملّا خسرو أنّ الزّمخشري يعتمد على الأحاديث الموضوعة في فضائل السّور، وإن كان تنبيهه لم يجعله مقصورا على حديث حذيفة بن اليمان، وإن كان البيضاوي تبع الزّمخشري في ذكر هذا الحديث الذي قال فيه الزّيلعي: "رواه الثّعلبي في تفسيره من حديث أبي معاوية الضّرير عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة عن النّبي ﷺ"[108]، قال فيه السّيوطي: "وهو موضوع"[109]، ونقل قول ولي الدّين العراقي في هذا الحديث: "في سنده أحمد بن عبد الله الجويباري ومأمون بن أحمد الهروي، كذّابان، وهو من وضع أحدهما"[110].

لقد كان استدراك الملّا خسرو عند الحديث المذكور إلّا أنّه قصد منه تفسير الزّمخشري ككل وهو في محلّه، وقد توافق مع رأي عقيلة المكّي: "وأمّا نقل الزّمخشري والبيضاوي للأحاديث الواهية والباطلة، فقد نبّه العلماء على ذلك، خصوصاً في فضائل السّور التي يذكرها، فإنّها باطلة لا أصل لها"[111].

خاتمة:

بعد هذا العرض للاستدراكات على الزّمخشري من خلال حاشية المُلّا خسرو على تفسير البيضاوي لسُورة الفاتحة، ألخّص ما وصلت إليه في النّقاط الآتية:

- اعتمد المُلا خسرو في استدراكاته على إشارات البيضاوي لأقوال الزّمخشري، أو المقارنة بين أقوالهما، سواء اتّفقا أم اختلفا.
- تنوعت الاستدراكات بين التّفسير والقراءات والحديث والفقه واللّغة.
- تنوع المقصد من الاستدراكات بين رفع اللّبس وإكمال النقص، وبيان الخطإ.
- استدراكات المُلّا خسرو اتّسمت بالإنصاف، بين نقد الزّمخشري وموافقته له.
- استدراكات المُلّا خسرو أغلبها في محلّها، وبعضها لا يخلُو من تكلّف أو عدم مراعاة اختلاف السّياق بين الزّمخشري والبيضاوي
- مُخالفات البيضاوي لأقوال الزّمخشري في أسماء سُورة الفاتحة كانت لأجل موافقته للفظ النّبي ﷺ.

ومما يوصى به في ختام هذا المقال:

- ضرورة العناية بالحواشي التّفسيرية دراسة وتحقيقا وبحثا.
- استقراء الاستدراكات على الزمخشري في الحواشي على تفسير البيضاوي، ودراستها.

الهوامش:

(1) محمد بن فرامرز الملا خسرو (ت: 885 هـ)، مخطوطة حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي، مكتبة الملا مراد، تركيا، الورقة: 01/أ.

(2) المرجع نفسه.

(3) شغل شرح الملا خسرو على تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة ثلاثين ورقة من مجموع سبع وسبعين ومائة ورقة من مخطوط حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي.

(4) أحمد بن فارس أبو الحسين الرازي (ت:395 هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ج 02، ص296.

(5) محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت: 538 هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1419 هـ/ 1998م، ج01، ص 284.

(6) أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:1224 هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، العالم الكتب، ط 01، 1429 هـ/2008م. ج 01، ص740.

(7) نايف بن سعيد الزهراني، استدراكات السلف في التفسير في القرون الأولى، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، 1426ه/1427ه، ص12.

(8) ابن منظور، لسان العرب، ج 14، ص 180، والمبارك بن محمد أبو السعادات ابن الأثير (ت: 606)، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ / 1979م، ج01، 392.

(9) كمال عرفات نبهان، عبقرية التّأليف العربي علاقات النّصوص والاتّصال العلمي، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت ط01، الإصدار:100، 1436هـ/2015م)، ص 328-329.

(10) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت: 911 هـ)، طبقات المفسّرين العشرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط01، 1396 هـ، ص120، وحاجي خليفة (ت: 1067)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إسطنبول، 2010 م، ج03، ص314.

(11) محمود بن عمرو أبو القاسم الزمخشري جار الله (ت: 583هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 03، 1407 هـ، ج01، ص03.

(12) من المصنفات التي جمعت ما في الكشاف من المآخذ، والتى يرجع أغلبها إلى الاعتزال، مقالتي ابن شكوال والشيخ حيدر الهروي، وتعقبات أبي حيان له في مواضع متعددة، ومقالتي ابن خلدون والتاج السبكي، وقد جمعها محمد حسين الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون، ينظر: محمد حسين الذهبي (ت:1397)، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ج01، ص 308-313.

(13) ينظر ترجمته في : محمد بن علي الداوودي (ت:945هـ)، طبقات المفسّرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج01، ص248، وأحمد بن محمد الأدنه وي، طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط01، (مكتبة العلوم والحكم: السعودية،1417هـ 1997م)، ص 281، ومصطفي بن عبد الله حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، ج02، ص219. خير الدّين بن محمود الزّركلي (ت:1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، ماي 2002م، ج04، ص 110.

(14) عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السّيوطي (ت: 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ج02، ص50.

(15) تاج الدين بن تقي الدين السبكي (ت: 757 هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط02، 10ج، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413ه)، ج08، ص 157.

(16) عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت: 772)، طبقات الشافعية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط01، 2002م، ج 01، ص136.

(17) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، 15ج، دار الفكر،1407 هـ / 1986 م، ج13، ص 309.

(18) خليل بن أبيك صلاح الدين الصفدي (ت: 764)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م، ج17، ص 206.

(19) ينظر: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، ج01، ص186.

(20) ينظر: عبد الله محمد الحبشي، جامع الشروح والحواشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004م، ج01، 310-343.

(21) ينظر: تقي الدين بن عبد القادر الغزي، الطبقات السّنية في تراجم الحنفية، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، (دار الرفاعي) ، ج 03، ص 199-200. وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج 01، ص 855.

(22) وهي مخطوطة يوجد منها نسختين في مكتبة كوبرلي، خزانة فاضل أحمد، برقم: 179، 180.

(23) ينظر: كشف الظنون، حاجي خليفة، ج 01، ص 190.

(24) المرجع نفسه.

(25) المرجع نفسه.

(26) الزمخشري، الكشاف، ج 01، ص04.

(27) عبد الله بن محمد ناصر الدين البيضاوي (685 هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار صادر، بيروت، لبنان، ط01، 2001، ج01، ص11.

(28) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي، الورقة: 09/أ.

(29) المرجع نفسه.

(30) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت: 743 هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، تحقيق: إياد محمد الغوج، جميل بني عطا، ط01، 1434 هـ/ 2013 م.

(31) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـ)، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، دار صادر، بيروت، ج01، ص22.

(32) رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل صلاة، الرقم: 395، ج01، 296.

(33) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج01، ص128، ومحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط01، 1421هـ/ 2001 م.

(34) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م، ج01، ص191.

(35) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص03.

(36) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج01، ص 25.

(37) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة: 09/ب.

(38) رواه الدارمي في سننه من حديث عبد الملك بن عمير، ومن كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، رقم: 3413، ج 04، ص 2122.

(39) محمد بن يعقوب مجد الدّين الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، بصائر ذوي التّمييّز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، 1416 هـ / 1996 م، ج01، ص128.
(40) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص01.
(41) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج01، ص25.
(42) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة: 09/ب.
(43) المرجع نفسه.
(44) ينظر: محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي (ت: 333 هـ)، تفسير الماتريدي، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1426 هـ / 2005م، ومحمد بن أحمد أبو عبد الله القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط02، 1383هـ/ 1964م، ج01ص112.
(45) ينظر: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت: 310 هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، ج 17، ص132.
(46) وهو ذكره الطيبي في حاشيته على الكشاف، ينظر: شرف الدين الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ج01، ص 279.
(47) ينظر: السيوطي، الإتقان، ج 01، ص190.
(48) رواه البيهقي في شعب الغيمان من حديث ابن عباس، فصل في فضائل السور والآيات، ذكر فاتحة الكتاب، الرقم: 2142، ج 04، ص 30.
(49) ينظر: عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت: 276هـ)، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398 هـ /1978م، ص35. وعلي بن محمد أبو الحسن الماوردي (ت: 450 هـ)، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج01، ص42، ومحمد بن عمر أبو عبد الله فخر الدين الرازي (ت: 606 هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط03، 1420 هـ، ج01، ص158، ومحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: 977هـ)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، مطبعة بولاق القاهرة، 1285هـ، ج02، ص211.
(50) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج01، ص23.
(51) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص01.
(52) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج01، ص35.
(53) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة: 10/أ.
(54) المرجع نفسه.
(55) ينظر: الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ج 01، ص 27.
(56) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص01.
(57) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي، مرجع سابق، وحمزة بن محمود القرماني (ت:871)، مخطوطة حاشية القرماني على تفسير البيضاوي، رقم 151، الورقة 06/أ
(58) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص06.
(59) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج01، ص26.
(60) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة 18/ب.
(61) الطيبي، فتوح الغيب، ج 01، ص 707
(62) القونوي، حاشية القونوي، ج 01، ص137.
(63) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص08.
(64) البيضاوي، أنوار التنزيل، ج 01، ص27.
(65) المرجع نفسه.
(66) الملا خسرو، مخطوطة حاشية الملا خسرو على تفسير البيضاوي، الورقة: 21/أ.
(67) المرجع نفسه.
(68) وقد بينت في تعريف الاستدراك أنّ الاستدراك لا يقتصر على تصويب الخطإ ومعارضة المستدرك عليه، وإنما قد يكون من باب إزالة اللبس وتكميل النقص.
(69) محمود بن عمرو بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت: 838 هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط02، ج01، ص314.
(70) الزمحشري، الكشاف، ج01، ص09.
(71) شيخ زادة، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ج 01، ص 62.
(72) الملا خسرو، مخطوطة حاشية الملا خسرو، الورقة: 21/أ.
(73) الزمخشري، الكشاف، ج04، ص326.
(74) المرجع نفسه.

(75) المرجع نفسه.
(76) المرجع نفسه.
(77) ذكره التفتازاني في حاشيته على الكشاف، ينظر، شيخ زادة، حاشية شيخ زادة، ج01، ص 64.
(78) الطيبي، فتوح الغيب، ج01، ص717.
(79) شيخ زادة حاشية شيخ زادة، ج01، ص 62.
(80) محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت: 977 هـ)، السراج المنير،ج 1، ص08.
(81) محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت:1393 هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج01، ص155.
(82) البيضاوي، أنوار التنزيل، ج 01، ص27.
(83) وسيأتي الحديث عنها.
(84) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص09.
(85) المرجع نفسه.
(86) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة: 22/أ.
(87) شيخ زادة، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، ج 01، ص 62.
(88) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج 01، 89.
(89) الزمخشري، الكشّاف، ج01، ص10. والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج 01، ص 28.
(90) الملا خسرو، مخطوطة حاشية الملا خسرو، الورقة: 23/ب.
(91) الطيبي، فتوح الغيب، ج01، ص729.
(92) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج01، ص166.
(93) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ج 01، ص94.
(94) وقد ذهب الجوهري نقلا عن السيوطي إلى الجمع بين المعنيين، فقال: "فالواجب حمل الرب على كلا مفهوميه، بأن يفسر الربّ بالقدر المشترك المتصرّف التّام". ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911 هـ)، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، السعودية، 1424هـ/2005م، ج01، ص176.
(95) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج01، ص167.
(96) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص15.
(97) البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج01، ص30.
(98) الملا خسرو، مخطوطة حاشية الملا خسرو، الورقة: 30/أ.
(99) وللتفصيل ينظر: مثنى محمد هيبات، من روائع البيان في سور القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج01، ص 57-58.
(100) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص17، والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج01، ص31.
(101) الملا خسرو، حاشية الملا خسرو، الورقة: 34/أ.
(102) الطّيبي، فتوح الغيب، ج 01، ص 723.
(103) الشهاب الخفاجي، حاشية الشهاب، ج01، ص140.
(104) الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسيّ، (ت: 377 هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط02، 1413 هـ/ 1993م.
(105) الزمخشري، الكشاف، ج01، ص19 والبيضاوي، تفسير البيضاوي، ج 01، ص32.
(106) الملا خسرو، مخطوطة حاشية الملا خسرو، الورقة: 37/ب.
(107) المرجع نفسه.
(108) جمال الدين بن يوسف الزيلعي (ت: 762هـ)، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط01، 1414هـ، ج01، ص30.
(109) السيوطي، نواهد الأبكار، ج 01، ص 252.
(110) المرجع نفسه.
(111) محمد بن أحمد عقيلة المكيّ (ت: 1150 هـ)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق: محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، الإمارات، ط01، 1427 هـ، ج 09، ص 407.